كفرس ونحوه فان منع تصور معناه الشركة فيه فجزئي حقيقي كزيد واضافي كالنوع باعتبار
الجنس لا باعتبار افراده فهو متواطئ كرجل وانسان والا فكلي متواطئ ان استوى
كحيوان ومشكك ان تفاوت كالوجود للخالق والمخلوق وستعرف ذلك بزيادة ايضاح
فيما سياتي ان شاء الله تعالى قلت هكذا ذكره غير واحد من العلما واما المصنف رحمه الله
فانه جعل المشكك والمتواطئ وغيرهما مما اتحد لفظا وتعدد معنى كما ستراه فتامل
فانك عند التتبع لكلامه لا تجد لهذا القسم مثالا الا الجزئي حقيقيا كان او اضافيا
وان تعددت لفظا واتحدت معنى فمترادفة كقعود وجلوس وقاعد وجالس
وقد اختلف في وقوع المترادف في اللغة فعند ائمتنا والجمهور انه واقع خلافا
لثعلب وابن فارس لنا وقوعه فان الاستقرار الجلوس والقعود للهيئة المخصوصة والليث
والاسد للحيوان الخاص وكالفرض والواجب والذكر والقاصد للضمير الرابط نعم
ويصح كل منهما مكان الآخر الا فيما كان متعبدا به ويكون من واضع او واضعين
وفائدته التوسعة وتيسير النظم والنثر والتجنيس والاسجاع ان الحد والمحدود ونحو
شطان بطان غير مترادفين فان تعددت معنى واتحدت لفظا فان
وضع اللفظ لتلك المعاني باعتبار امر اشتركت فيه فمشكك ان تفاوتت
في ذلك الامر شدة وضعفا او تقدما وتاخرا كالموجود للقديم والمحدث
فانه للقديم اشد بخلاف اتصاف الاب والابن بالانسانية وكذا الاحمر للقاني
وهو شديد الحمرة وغيره وهو ضعيفها فانه للقاني اشد وانما سمي مشككا لانه
تشكك السامع في انه متواطئ نظرا الى الاشتراك الكلي في اصل المعنى او مشترك
نظرا الى الاختلاف في ذلك وان لم تتفاوت في ذلك الامر فمتواطئ وهو المشترك
المعنوي لان لفظه افاد معنى متماثلا غير مختلف بوجه فكان الفاظه متواطئة على
ذلك وذلك كالانسان بالنسبة الى افراده فان كلها متفقة في الانسانية مستوية
فيها غير متفاوتة وكذلك الحيوان فانه موضوع لكل ما يصح منه ان يتحرك من غير زيادة
ولا نقصان واستوا الافراد في ذلك ظاهر وحينئذ اي حين ان عرفت المتواطئ
وقسمته فان اختلفت حقائق تلك المعاني المتعددة فهو الجنس ورسم بانه
مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولا ذاتيا فقولنا على
كثيرين يخرج الجزئيات لان الجزئي انما يقال على واحد وقولنا مختلفين بالحقائق يخرج
النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة وقولنا في جواب ما هو قولا ذاتيا
يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام وذلك كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما
فان سئل عن كل واحد منهما من الانسان والفرس لم يصلح ان يكون جوابا عن كل واحد
منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد ولا اشكال اذا اوردت الانسان والفرس بالسؤال
مقول للانسان ما هو فجوابه ليس الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا

اوردت

لان الحد يدل على المفرد بالتفصيل وضابطه منفرده على الاجمال
المحدود غير معرف ونحو
لبطان لا يستقل ولو افرد
لم يدل على شي على الانفراد
شيطان تبع لبطان

اوردت الفرس بالسؤال فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته وان لا تختلف تلك
الحقائق فهو النوع ورسم بانه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ما هو فقولنا كثيرين يخرج الجزئي وقولنا مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج
الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة ومختلفين بالعدد
بخلاف الجنس وقولنا مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة بالعوارض المشخصات
وقولنا في جواب ما هو يخرج الباقية الثلاثة المذكورة وذلك كالانسان بالنسبة
الى افراده اعني زيدا وعمرا وغيرهما كذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم بما
هو كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهم المشترك بينهم واذا سئل عن زيد
فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به فتعين انه اعني
النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا والجنس مقول
كذلك بحسب الشركة المحضة هكذا ذكره المنطقيون بنا على مصطلحهم ان المندرج
كالانسان نوع والمندرج فيه كالحيوان جنس وبعضهم وهم الاصوليون يعكس
فيجعلون المندرج جنسا والمندرج فيه نوعا ومن هنا يقال للاتفاق في الحقيقة تجانس
وللاختلاف فيها تنوع وان وضع اللفظ الواحد للمعاني المتعددة لا باعتبار
امر اشتركت فيه فهو المشترك اللفظي وذلك كالعين للجارحة والجارية
والذهب وقد اختلف فيه فعند ائمتنا والجمهور انه ممكن عقلا واقع لغة وشرعا
واوجب قوم وقوعه ونفاه ثعلب وابو زيد والبلخي والابهري مطلقا وقوم
في القران وقوم فيه وفي السنة والرازي بين النقيضين لنا وقوعه وانه
دليل الصحة وذلك كالجون فان اهل اللغة اطبقوا على انه للسواد والبياض
وعلى البدل من غير ترجيح وعلى ان القرء للطهر والحيض كذلك وهو معنى الاشتراك
وقولنا على البدل احترازا عن المتواطئ لانه للقدر المشترك كما مر وعن الموضوع للجميع
من حيث هو كذلك كالكل والجميع وقولنا من غير ترجيح ليخرج الحقيقة والمجاز نعم
ويعرف بالنص عليه من ائمة اللغة وبالاستدلال بسبق الفهم الى معنيين فصاعدا او يحسن
الاستفهام عنه والفرق بينه وبين المتواطئ وان كان يشبهه الى مسميات بها
متساوية ان مسميات المتواطئ مشتركة في معنى يشملها ومسميات المشترك
مشتركة في اللفظ فقط فرع قال ائمتنا والجمهور ويصح اطلاقه
حقيقة على كل معانيه غير المتنافية مطلقا وقال ابو هاشم والكرخي وابو عبد الله
يمتنع مطلقا وقال الامام ي والشيخ الحسن وبعض الاشعرية يصح من حيث الارادة
لا اللغة وقال جمهور المتاخرين يصح مجازا قال ائمتنا والشافعي وجمهور المعتزلة
ويجب حمله على جميعها عند تجرده عن القرينة لظهوره فيها كالعام ولا اجمال فيه قال
ائمتنا ومنه حديث الغدير وقيل يحمل على احدهما على البدل فهو مجمل لنا انه لو امتنع
صحة ارادتهما معا في اطلاق واحد لامتنع لدليل والاصل عدمه والقاطع بعدم
جواز ذلك مردود بانه يكون هناك لفظ وليس في اللفظ ما يعم الجواز والثاني انه

اي بسبب ما ... الاهل ... عن

Copyright King Saud University